ستة أشهر ، ذلك الاقتراح الذي رفضه المعراخ بدوره .

وفي ٧٤/٥/٦ قررت ادارة المفدال ان الحزب لا يستطيع بناء على ما تم في المفاوضات الائتلافية، الانضمام الى حكومة جديدة على اساس الشروط التي اقترحتها المعراخ . وأعرب سكرتير المفدال ، على اثر صدور قرار الادارة ، عن رأيه بان القرار قد تأثر بما جرى داخل حزب العمل من تغيير في القيادة ، حيث قال : « نعم ، يجدر بي القول ان قضية الاشخاص ، قد لعبت دورا في قرارنا الليلة ، لاننا نعتقد — من ناحية الاخلاص لقضية الحدود التاريخية لاسرائيل — ان حكومة دون جولدا ودايان وجليلي واشخاص آخرين ، تجذبنا اقل بكثير من حكومة يشترك فيها هؤلاء الاشخاص . ولا اؤمن حاليا بأن حكومة مقلصة دون اشتراكنا فيها هي أفضل من الحكومة الائتلافية الحالية » (ر.ا.أ — ٧٤/٥/٦ ، عدد ٥٢٦ ، ص ١٣١) .

الاتجاه نحو حكومة مقلصة

وعلى اثر قرار ادارة المفدال برفض مقترحات المعراخ المتعلقة بايجاد حل لقضية « من هو اليهودي » ، تركزت الجهود في سبيل اقامة ائتلاف مقلص يعتمد على ٦١ صوتا (الاحرار المستقلين وحركة حقوق المواطن) . ففي ٧٤/٥/١٠ قرر مكتب حزب العمل تأليف حكومة على اساس الخطوط الاساسية الحالية ، وعلى اساس قرارات اللجنة المركزية ، الا انه طبقا لاقتراح وزير المالية، لم يجر التصويت في مكتب الحزب على خياري حكومة تستند الى أغلبية ٦١ صوتا او حكومة أقلية من ٥٨ عضوا ، وتقرر ايضا بأغلبية ٣٢ صوتا ضد ٢٠ عدم تقديم اقتراحات جديدة للمفدال.

وقد نتجت خلافات شديدة في وجهات النظر على اثر طلب رئيسة الحكومة ان يطرح للتصويت اقتراحها ضد تأليف حكومة تقوم على ٦١ صوتا ، وذلك بسبب معارضتها المبدئية لضم حركة حقوق المواطن . وزعمت ان ضم حركة حقوق المواطن سيؤدي الى زعزعة خطوط الحكومة الاساسية، لكن الدافع الحقيقي لدى مئير هو موقفها الشخصي من رئيسة الحركة عضو الكنيست شوليت ألوني . وعلى اثر رفض طلبها، خرجت من الجلسة غاضبة. وكانت مئير في خطابها الذي سبق اتخاذ القرارات، قد أكدت بأنه اذا تألفت حكومة بدون المفدال وبالاشتراك مع حركة حقوق المواطن ، فانها ستطلب اجراء مناقشة سياسية في اللجنة المركزية للحزب ، قبل تأليف مثل هذه الحكومة . لكن مئير اشارت في خطابها ايضا الى انها ستصوت برضى تام الى جانب حكومة مؤلفة من ٥٨ عضوا ، شريطة ان يكون هناك ٥٨ مؤيدا بالفعل .

لم تقتصر الصعوبات التي تواجه رابين في مهمته لتشكيل حكومة مقلصة على مواقف بعض اعضاء حزبه ، فالمفاوضات مع الشريكين المحتملين (الاحرار المستقلين وحركة حقوق المواطن) ، اصطدمت ايضا ببعض الصعاب . فمن جهة معارضة الاحرار المستقلين لاقامة حكومة اقلية ، ومن جهة ثانية مطالبة حركة حقوق المواطن بتعديل بعض خطوط الحكومة الاساسية ورفضها ابقاء حقائب شاغرة للمفدال . ذلك المطلب الذي لاقى تأييدا من الاحرار المستقلين . وقد شرح عضو حركة حقوق المواطن عضو الكنيست بوعز موآب الاقتراح المشترك بقوله: « سمعنا امس اقوال المرشح لرئاسة الحكومة يتسحاق رابين،وقررنا انه بالنسبة لخطوط الحكومة الاساسية ، نحن على استعداد للموافقة على خطوط الحكومة الاساسية السابقة ، وان يذكر رئيس الحكومة المقبل المواضيع المحددة التي طرحناها ، في خطابه أمام الكنيست لدى عرض الحكومة على الكنيست . ويبدو لنا انه لا يوجد مجال لتوقع حركة حقوق المواطن اتفاقا ائتلافيا مماثلا للاتفاق الذي وقع عليه المفدال . فلا بد من ادخال تعديلات معينة على هذا الاتفاق الائتلافي. مثلا ، الغاء البند الذي ذكر فيه اسم المفدال ، وكذلك تجميد الموضوع المتعلق بقضايا الدين لمدة ثلاثة اشهر ، واذا لم ينضم المفدال الى الحكومة خلال هذه الفترة ستكون احرارا لاعادة بحث موضوع الاتفاق الائتلافي » (ر.ا.أ — ٧٤/٥/١٤، عدد ٥٣٣ ، ص ٣١٨) .

وازاء هذا الوضع ، حيث كان رابين يتعرض لضغوط من الداخل ، ومن الشركاء المحتملين لم يستطع تشكيل الحكومة والتوصل الى اتفاق في المدة الاولى المحددة مما اضطره الى الطلب من رئيس الدولة امهاله اسبوعا آخر لاتمام عملية تشكيل الحكومة .

هاني عبدالله